جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي
كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية
قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية
السنة الثالثة ليسانس
تهيئة الاقليم

امتحان في مادة الحوكمة والتنمية المحلية

الإجابة النموذجية

الجواب الأول: 4 نقاط

- **التنمية المحلية:**

هي كل مشروع تنمية إرادية وشاملة يخص إقليم محدد بمشاركة مواطنين وشركاء مستفيدين من هذا المشروع.
تعريف الأمم المتحدة: " التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن ".

- **الحوكمة الحضرية:**

هي عملية لصناعة القرار تضم أطراف فاعلة متعددة وأولويات مختلفة لضمان وضع وتنفيذ القواعد وتحقيق التنمية وتوفير الخدمات.
تعريف برنامج هيئة الأمم المتحدة: هي الطرق الكثيرة التي ينظم بمقتضاها المؤسسات والأفراد عملية الإدارة اليومية للمدينة، والعمليات المستخدمة لتحقيق جدول الأعمال الموضوع على الأمدين القصير والطويل والمعني بتطوير المدينة على نحو فعال.

الجواب الثاني: 3 نقاط

لتحقيق حوكمة حضرية فعالة لابد من:

- ✓ العدالة في توزيع الموارد والمسؤوليات في المجالات المختلفة للحكومة وتقوية الحكومات المحلية لتمكينها من العمل كمؤسسات تتمتع بالحكم الذاتي تقوم بتوفير الخدمات بفاعلية وكفاءة؛
- ✓ توفير إطار متكامل للحوكمة يتسم بالشفافية وكذلك اتجاهات واضحة للسلطة والمساءلة بغرض تحقيق الأهداف الخاصة "بالحوكمة (الإدارة) الحضرية الجيدة"؛
- ✓ تيسير وتعزيز مبدأ الشمولية، والمشاركة المدنية والإشراك الفعال للمجتمع المدني في إدارة المدينة.

الجواب الثاني:8 نقاط

صلاحيات البلدية في التنمية المحلية:
تعتبر البلدية أكثر دراية باحتياجات السكان من المرافق العمومية والمنشآت الأساسية معرفة تطلعاتهم وآمالهم والقادرة على حصر الموارد المحلية على اختلافها و تنوعها، و لهذا تم تكليفها بحصر الحاجيات المحلية و ترتيب الأولوية بين النشاطات الواجب انجازها و تقديم الاقتراحات بشأن ما يلي:

- **التجهيز العمومي**. ويمكن تصنيف الصلاحيات المسندة للبلديات في مجال التنمية المحلية بموجب الأمر المتضمن القانون البلدي الصادر بتاريخ 18 جانفي 1967 إلى:
- **التجهيز والإنعاش الاقتصادي:**

وضع برنامج خاص بالتجهيز العمومي يراعى في اعداده الموارد والوسائل المحلية والمساهمة في وضع و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية.

- **التنمية الفلاحية :** يشجع المجلس الشعبي البلدي إحداث التعاونيات وهيئات الإحتياط و القروض، و يقدم المعونة لتنظيم الحملات الفلاحية...

- **التنمية الصناعية و الصناعة التقليدية:** إحداث مؤسسات صناعية و أخرى للصناعات التقليدية والمساهمة في رأس مال المؤسسات الصناعية.
- **التوزيع و النقل:** استغلال مصلحة عمومية لنقل المسافرين في شبكة الطرق البلدية والمشاركة في رأس مال مقاولات النقل العمومي
- **التنمية السياحية:** احداث مقاولات سياحية ذات نفع محلي واستغلال المؤسسات السياحية التابعة للدولة و التي عهدت بها للبلدية. انشاء محطات معدنية علاجية أو محطات للمياه المعدنية أو محطات مناخية أو محطات سياحية حسب الثروات الطبيعية المتواجدة على ترابها.
- **السكن والاسكان:** وضع مخطط عمراني واحداث مؤسسات البناء و انتاج مواد البناء.
- **الإنعاش الثقافي و الاجتماعي:** احداث مشاريع لتلبية الحاجيات الثقافية ، الصحية و الاجتماعية، احداث هيئات لتلبية الحاجيات الرياضية والشبانية ...

إن التعديلات التي عرفها كل من القانون البلدي و الولائي سنة 1981 أضافت مهمة جديدة تتماشى و السياسة الجديدة في التهيئة العمرانية و المحافظة على البيئة.

السؤال الثالث: 5 نقاط

- اذكر مع الشرح أهم المراحل التي مرت بها التنمية المحلية بالجزائر؟

في الجزائر، عرفت التنمية المحلية مرحلتين تاريخيتين:

الأولى و هي **الفترة الممتدة من 1962 إلى 1980** و تميزت باقتصاد مخطط مركزيا و عرفت بعث عدة مخططات يستفاد منها محليا، تنجز و تسير من طرف الجماعات المحلية. فالبرامج الخاصة (1966) وجهت إلى المناطق التي كانت تعاني من نقص في قوى الإنتاج، و من معدل بطالة مرتفع، و من نزوح ريفي تتم هذه البرامج في شكل تدخلات نقطية تهدف إلى تصحيح التوازن جراء البرامج الاقتصادية ذات البعد الوطني.

أما خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973 فكان أول محاولة لتوسيع المشاركة في اتخاذ القرار الإنمائي إلى لولايات محصورة في الولاة، باعتبارهم ممثلين للسلطة المركزية على المستوى المحلي ، و تم هذا من خلال برامج التجهيز المحلي للبلديات.

- المخطط الرباعي الثاني 1974/ 1977 :

جاء بما أصبح يعرف بالمخططات البلدية للتنمية (PCD)
لتفعيل التوجهات الجديدة في التخطيط إشراك المستوى المحلي في عملية التخطيط،
وتهدف إلى التخفيض من الفوارق المجالية.
كما تميزت هذه المرحلة بصدور قانوني البلدية والولاية سنة 1967 و1969.

مرحلة ما بعد سنة **1980**

تعد كل هذه العمليات بمثابة سياسة جديدة في التنمية تفضل البعد المحلي على البعد الوطني كما تفضل المؤسسات المتوسطة والصغيرة على الشركات الضخمة أي البحث عن مجالات صغيرة للتنمية ووسائل تنمية المؤسسة الإقتصادية تتناسب والمجال الاقليمي الذي تعمل في إطاره.

ظهور عدة نصوص تشريعية نذكر منها :

- القانون 88/01 متضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية
- القانون 02/88 يتضمن إعادة هيكلة نظام التخطيط
- 90/08 يتعلق بالبلدية
- 90/09 يتعلق بالولاية .

إن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية أدت إلى انسحاب الدولة التدريجي من النشاط الاقتصادي، والتوجه نحو اقتصاد السوق.